

في التاريخ الشفهي .. تجربتي في تدوين الشهادات

فيصل حوراني

نُشرت مُساهمات كثيرة قدّم فيها كتابٌ غيريّ التعريفَ اللازم بالتاريخ الشفوي ومناهج تدوينه وتقويم المنجز في مجاله. فلسْتُ، إذًا، بحاجة إلى الإدلاء بدلوي في هذه المسائل، أنا الذي لا أعدّ نفسي من المتخصّصين في هذا الميدان. أمّا ما سأقدّمه في هذه الشهادة فهو تفاصيل تجربتي الشخصية في تدوين شهادتي بالاعتماد على مخزون ذاكرتي، وفي أخذ شهادة شخص آخر اعتمد هو أيضاً على مخزون ذاكرته في المقام الأول وتدوينها. وقد ينبغي أن أذكر منذ البداية أن شهادتي التي دونتها قدّمتُ حصيلة خبرتي في الحياة الفلسطينية ومعلوماتي عنها خلال السنوات الأربعين الأولى من حياتي، أي منذ أواخر ثلاثينات القرن العشرين حتى أواخر سبعيناته. هذا يقتضي أن أذكر أيضاً أن شهادة الشخص الآخر التي سأحدث عن تجربتي في أخذها وتدوينها قد غطت فترة أطول امتدت بين أوائل الثلاثينات وبين منتصف التسعينات.

لماذا الشهادة؟

من المنطقي أن أبدأ بالإجابة على هذا السؤال: لماذا أقدمتُ على كتابة شهادتي، ما الذي حفزني على العمل سنوات عديدة لوضع مخزون الذاكرة على صفحات الورق ونشره على الملأ؟ ولن أجانب الصواب إذا قلت إن الإجابة على هذا السؤال التقليدي تستدعي ذكر عوامل كثيرة قد يصعبُ تذكُّرها كلّها. إنها العوامل التي تضافت تأثيراتها المتعددة فحملتني إلى تخصيص الوقت المديد اللازم والجهد المرهق المطلوب لإنجاز هذا العمل وحممتني من النكوص عن إتمامه. ولا بأس في أن أضع في المقدمة أكثر هذه العوامل حضوراً وأدومها تأثيراً، وهو عزمي على البوح بما لم أتمكن من إيصاله إلى القراء في ما

كنت قد كتبه من قبل. وقد يُظهر شرح طبيعة هذا العامل الحساس الفارق بين تدوين التاريخ الشفوي وبين أجناس الكتابة الأخرى. فقبل كتابتي شهادتي، كنتُ قد كتبتُ للصحافة، اليومية، والأسبوعية، والشهرية، والفصلية. وإلى هذا كنتُ قد أنجزتُ ثلاث روايات تنتمي عواملها إلى الشأن الفلسطيني وما يتصل به، كما كنتُ قد أنجزتُ ثلاث كتب درستُ فيها تطوّر الفكر السياسي الفلسطيني أو العربي المشترك المتصل بالشأن الفلسطيني. ولئن لم يخل هذا الذي كتبه من البوح بهواجس شخصية وأسرار احتزّت عليها، فإن جنس كل كتابة وظروف نشرها قيّدت القدرة على البوح، بمقدار أو آخر.

ففي الكتابة الصحافية، لم يخل الأمر في أي مرة من وجود رقابة أو حتى رقابات: رقابة خارجية يفرضها مالكو الصحيفة أو المسؤولون عنها؛ وأخرى تفرضها سلطات الدول التي تصدر فيها؛ ورقابة ذاتية أفرضا على نفسي بحكم التزامي السياسي وموقع مسؤوليتي ومفاهيمي الإجتماعية، أو يفرضها تقديري لمخاطر البوح بالأسرار والهواجس والتعبير عن الآراء الصادمة للقناعات السائدة في المحيط. وفي كتابة الدراسة يضاف إلى هذه الرقابات المحدّثات، أو لنقل: تنضاف القيود التي تفرضها المعايير الأكاديمية. فلا تستطيع أن تبوح في الدراسة إلا بما تستطيع أن تنسبه إلى مرجع يؤكد صدقه. وبهذا، تغيض في الدراسة فرصة البوح بهواجس كثيرة وأسرار، لا لشيء إلا لتعذّر نسبتها إلى المرجع الذي استقيت منه أو إلى ما يُقدّم البرهان القاطع على أنها غير مختلقة اختلاقاً. وفي الكتابة الروائية، يتقيد السرد بالمحددات التي لا تصير الرواية بدونها رواية، ويمتزج الواقعي بالمتخيّل، فيخرج الأمر من نطاق البوح بما هو واقع.

ولما كنتُ الفلسطيني الذي هباً له مجرى حياة جيله أن تتنوع خبرته وتتعدد مستويات مصادرها ما بين أعلى القمم وأخفض القيعان، فقد تراكمت لديّ بمضيّ السنين خبرات ومعلومات ورؤيات متفرّدة ولم تتضمن أجناس كتاباتي الصحافية والأكاديمية والأدبية إلا بعضها، ولم يقدّمها أيّ من كتبي كاملة ومرتبة وفق سياقها المتصل. فبقي معظم ما احتزّت عليه مخزوناً في الذاكرة وتراكم فيها سنّة وراء سنة، طبقة فوق طبقة. ولقد كان خزيناً هائل الحجم شديد الأهمية هذا الذي راكمته، منذ ولدت في قرية صغيرة في فلسطين في العام ١٩٣٩ على منتصف المسافة بين يافا والمجدل، إلى أن صرّت الصحافي والكاتب الدارس والأديب والناشط السياسي والاجتماعي. والحاصل أن الحاجة إلى إفراغ مخزوني كله والبوح بمكنوناته قد سكنتني، كما سكنتني الرغبة في تلبية هذه الحاجة.

عامل آخر له أهمية، هو علمي أن معظم وقائع الحياة العامة الفلسطينية بقي مخزوناً في ذاكرة صانعيها أو شهودها، ولم يجد طريقه إلى النشر. ولطالما أحنّنتني عزوف معظم الناشطين في الحياة العامة الفلسطينية عن تدوين مذكرات يومية أو ذكريات أو كتابة سير حياتهم وشهاداتهم العيانية. ولي أن أجزم، بحكم انتباهي المتواصل لهذا الموضوع، أن جزءاً كبيراً وشديد الأهمية من التاريخ الفلسطيني الحديث قد بقي خزين صدور عارفيه ثم ضاع بعد رحيلهم، ومن المتعذّر استعادته. ولنا أن نضيف إلى هذا أن مصادر التاريخ الأخرى، الأدبيات والوثائق والمحاضر وحتى الآثار المادية، قد تعرّض كثير منها

للتلف أو الضياع أو التدمير أو النهب أو الإخفاء المتعمد، وذلك نتيجة الاضطراب الشديد الذي لازم حياة الفلسطينيين العامة والشخصية، أو نتيجة تواتر الاعتداءات التي تعرضوا لها واضطراب كثير منهم إلى هجر أماكن إقامتهم مرة تلو مرة في ظروف طارئة.

لنأخذ أسماء شهيرة: لم يكتب الحاج أمين الحسيني أي مذكرات، ولم يكتب سيرته، ولم يخلف شهادة مكتوبة يُعتدُّ بها. وبهذا، ضاع معظم خزين الزعيم الفلسطيني الذي احتاز على أسرار الحياة العامة منذ كان ضابطاً في الجيش العثماني وانتقل إلى صف الثورة العربية في العام ١٩١٧ حتى وفاته في العام ١٩٧٢. الشيء ذاته ينطبق على راغب النشاشيبي الذي تزعم المعارضة الدائمة لقيادة الحاج أمين، كما ينطبق على العدد الأكبر من زعماء تلك المرحلة. ولأيّما أحد أن يتساءل: أين هي وثائق تلك المرحلة؟ أين محاضر جلسات الهيئات العامة؟ أين وثائق الهيئة العربية العليا، ألم تتلف ملفات كثيرة منها حيث جمعت في قبو في بيروت دون أن ينتبه أحد خلال حرب لبنان الأهلية إلى أنها تلتفت؟ ويأسر عرفات، هل كتب مذكرات كما أشيع عنه، وماذا كتب فيها، أو أن الأمر اقتصر على الملاحظات الوجيزة التي كان عرفات يكتبها في دفاتر صغيرة تحمل في جيبه وأين هي هذه الدفاتر الآن؟ أين هي الوثائق الأولى لفصائل العمل الفدائي الفلسطيني؟ أين هي محاضر اجتماعات هيئات م.ت.ف. : اللجان التنفيذية المتعاقبة منذ ١٩٦٤، المجالس الوطنية، المجالس العليا العديدة المتخصصة، هيئة الأمناء العامين، المجالس المركزية؟ إن مجرد ذكر غيض من فيض الأمثلة التي في البال يثير المواجه، فكيف لو تفحصنا الخسارة بكامل تفاصيلها.

هذا جانب واحد من المسألة. والجانب الآخر تظهره العيوب التي اشتملها ما كتبه ناشطون قليلون من مذكرات وسير حياة أو شهادات. وأخطر هذه العيوب هو افتقار ما كُتب إلى البوح بالوقائع والأسرار التي قد يسبب البوح بها حرجاً لكتبتها أو لمعارفه، وافتقاره إلى النقد، خصوصاً النقد الذاتي. وما دمت أورد الأمثلة من الوقائع المتصلة بمشاهير الزعماء وحدهم، فلأقل، وهذا على سبيل المثال، إني قرأت ما نشره المرحوم أحمد الشقيري كلّ، قرأته بفضول الفلسطيني الراغب في المعرفة وبدافع حاجة الدارس إلى المعلومات اللازمة لدراساته. ولي أن أقول بوجيز العبارة: إن الصحافة وقّرت في حينه عن حقائق سيرة الشقيري والأحداث التي تناولها في مذكراته أكثر مما قدّمته هذه المذكرات للقاريء. أما النقد الذاتي، فلم يكن بين ما انشغل به مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية وأول رئيس لها.

غياب الشهادات وضحالة معظم ما كتب منها وتوجّعي إزاء الخسارة الكبيرة الناجمة من هذا وذلك قوّت لدي الحاجة إلى أن أكتب شهادتي وأجبت رغبتني في أن أبوح بما أعرفه. ولأعترف: لقد رغبتُ في أن أقدم شيئاً متميزاً، وكان لدي الكثير مما أقوله.

العامل الثالث مرتبط باستنتاج توصلت إليه في الوقت الذي تبع غزو إسرائيل لبنان في العام ١٩٨٢. والاستنتاج ذاته مرتبط بدوره برؤيتي الشخصية لتطور الحركة الوطنية الفلسطينية التي نشأت في الشتات بعد ١٩٤٨، والتي أعدّ نفسي ليس واحداً من المسهمين في إنشائها بل أيضاً واحداً من الذين

واظبوا على المساهمة في نشاطها. ففي وقت ما بعد الغزو، وبعد أن أبعِدَ المركز القيادي الفلسطيني عن محيط فلسطين، وبعد أن شُرِدَت قوى المنظمة وفصائلها من جديد وخط بعضها في الصحراء الأفريقية الكبرى، أدركت أنا أن هذه الحركة بلغت في شهور مقاومتها الغزو الإسرائيلي الثلاثة الذروة التي لن يكون بعد ذلك ما هو أعلى منها، وصارت مهيبَةً للتراجع. لن أتطرق إلى أسباب هذا الاستنتاج؛ فالموضوع الذي تتناوله هنا لا يوجب الخوض فيها. وفي ما يتصل بهذا الموضوع، اقتزن استنتاجي هذا باستنتاج آخر نجم منه: يستطيع أمثالي أن يساعدوا في تنشيط بروز الجديد المأمول كي يحلَّ محلَّ هذا القديم الذي تجمَّد وصار أياً إلى التراجع. وحين يتعلق الأمر بي، أنا ممتن الكتاب، ترسم مهنتي ذاتها طبيعة المساعدة التي يمكن أن أقدمها في هذا المجال: أن أضع خبرتي المستمدة من خبرة جيلي في خدمة أي باحثين عن البديل. وما أضعه لن يحقق الغرض إلا إذا عرضته بتمامه، بكامل الصدق، الحقيقة كلها التي بلا زيادة ولا نقصان، الحقيقة التي تظهر فيها أسباب النجاح وأسباب الفشل، دون اصطناع أو تزيين ودون تفجع أو تمجيد، في أي من الحالتين.

عامل رابع يمكن إدراجه بين العوامل الهامة التي حفزتني على الانصراف لكتابة شهادتي وأثرت في منهج كتابتي. هذا العامل نابع من فهمي لوظيفة الكتابة، أنا الذي أوّمن بأن لكل كتابة وظيفة عامة ولا أُؤخذ بتبجح كتاب يدعون غير هذا. والكاتب يُفلح، كما أرى أنا الأمر، حين يجلو الحقائق المتصلة بحيوات الناس. الحياة، عندي، هي مصدر كل نشاط إنساني وبضمنه الكتابة، وإضاءة مسار هذه الحياة هو هدف الكتابة. وقد لاحظتُ كيف أثرت الأحداث العامة في حيوات الفلسطينيين الشخصية تأثيراً لم يبلغ هذه الدرجة من الفعالية والشمول في أي مجتمع آخر. ولأن المؤرخين المحترفين يركّزون عادةً على الوقائع الكبيرة والعوامل المشتركة بين الجموع ويهملون تفاصيل حيوات الأفراد اليومية، فقد افتقد ما كُتِبَ حول التاريخ الفلسطيني الحديث عنصراً هاماً أبقى الكتابة قاصرة بمقدار أو غيره عن الإلمام بالصورة بأبعادها كافة.

التفاصيل هامة في كتابة الرواية. ومما لاشك فيه أن إبداعات الروائيين الفلسطينيين قد قدّمت إضاءات لا بأس بها لحيوات ناسهم. وقد علمتني خبرتي في كتابة الرواية كيف أوظف التفاصيل الواقعية أو المتخيلة لتحقيق هدف الإضاءة. لكن هذا خضع، كما سبق أن ذكرت، لمحدّدات العمل الروائي ومتطلبات بناء عالم روائي وليس عالماً تاريخياً. ولأنني أدركت أن موهبتي وقدرتي في مجال كتابة الرواية لا تلبيان كامل رغبتني في إضاءة ما أرغب في إضاءته وتقديم ما أعرفه كله، فقد اشتدَّ عزمي على كتابة شهادتي الكاملة بالأسلوب الذي لا تُقيده محدّدات مسبقة. وفي السياق، إزاء ملاحظتي أن كُتّاب التاريخ يقدمون الشخصيات الكبيرة ويهملون الناس العاديين، أدركتُ أن إنفاذ ما اعترمت إنفاذه هو سبيلي الوحيد لتقديم سير الناس الذين أنتمي أنا إليهم وأتعلّق بهم أكثر من تعلّقي بأي ناس كبار، حتى لو كان هؤلاء الكبار عظماء حقاً. كما أدركت أن كتابة الشهادة التفصيلية ستكون فرصتي لأقدم من عرفتُ

من ذوي الأسماء الكبيرة في الصورة التي هم عليها فعلاً، وليس الصورة التي تصنعها الدعاية. وما توخيتُ تقديمه هو الصورة التي تجعل العادي، المجيد من العادي والخسيس أيضاً، هو العنصر الغالب في تكوين شخصيات البشر ورسم أوجه سلوكهم.

التحضير المسبق للعمل

حزمتُ أمري على أن أدخل التجربة وأنا مدرك أني مقدم على عمل كبير الحجم وشاق. فاستنتجتُ أن من المتعذر عليّ إنجاز هذا العمل ما لم أنفرغ له. ولأني كنت مدفوعاً برغبتني الشخصية في كتابة شهادتي بأقرب الأساليب إلى الكتابة الأدبية السلسة وأبعدها عن الكتابة الأكاديمية، فقد قررتُ أن أعول في المقام الأول على الذاكرة، حتى لا يؤثر اعتماد المراجع العلمية على الطابع الشخصي للكتابة ولا يفقد السرد السمة الأدبية التي أحرص عليها. وقراري اعتماد الذاكرة مصدراً لكتابتي عزز حاجتي إلى التفرغ. كانت ذاكرتي، أنا المغربي في مشاغل متعددة الخاضع للتواتر السريع لتقلبات الحياة الفلسطينية العامة والشخصية، مرهقة إرهاباً شديداً. فكان لا بدّ من أن أتحرق من أعباء كثيرة حتى أتمكن من إنجاز المهمة. وهكذا، استقلتُ في ربيع العام ١٩٨٩ من مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الذي كنتُ قد عملت فيه حتى ذلك العام عشر سنوات متصلة. وفي الوقت ذاته، ظفرتُ بموافقة رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات على تفريغي للكتابة. فعنى هذا أن أحصل من م.ت.ف. على راتب شهري يُقيم الأود ويحمي من العوز، دون أن أتولى مسؤوليةً وظيفية تشغلني عن الكتابة. وقد ينبغي أن أقول، ما دام الرجل قد رحل عن دنيا، إن ياسر عرفات كان بهذا كريماً معي، أنا الذي تعرفت عليه قبل أن يصير زعيماً مشهوراً واستمرتُ صلتني الشخصية به بعد ذلك. فقد كنت بين الكتاب الفلسطينيين الذين شغلوا مواقع سياسية أو إعلامية أو ثقافية أو أكاديمية في م.ت.ف. الوحيد الذي حصل على حق التفرغ بصورة رسمية دون أن يتولّى مسؤوليات في أيّ مؤسسات. ويبدو أن عرفات كان واثقاً بأنّي أتوخى الانصراف فعلاً إلى الكتابة ولا أطلب التفرغ لأهرب من المسؤوليات.

وزيادةً في التحوط ضد المشاغل التي قد تصرفني عن الكتابة، قررتُ الانتقال إلى بلد أجنبي تقلّ فيه المشاغل التي توجب على فلسطيني مثلي الانهماك فيها. ولأسباب متعددة، في مقدمتها هذا السبب، اخترتُ الإقامة، أو لأقل: اخترتُ الاعتزال في مدينة فينّا عاصمة النمسا. وهكذا، لم يبق لي من المسؤوليات العامة، هذه التي ألفتُ أن أتولّى العديد منها في وقت واحد، سوى عضويتي في المجلس الوطني، ومساهمتي في لجان متخصصة تنعقد اجتماعاتها في أوقات متباعدة، وإلقائي محاضرات قليلة أو اشتراكي في ندوات ولقاءات فكرية، أو كتابة مقالات رأي تنشرها هذه الصحيفة أو تلك. وكان هذا كلّه مما لم يمنعني من تخصيص معظم وقتي للعمل الذي شئتُ التفرغ له.

مع التفرغ، شهدتِ الأعوام التي انقضت منذ ١٩٨٩ حتى ٢٠٠١ تركيزي في المقام الأول على إفراغ

مخزون ذاكرتي على الورق، ثم إعادة صياغته وفق المنهاج الذي رسمته والذي سأحدث عنه، ثم تحريره أولاً بأول وإعداده للنشر. هي، إذًا، اثنتا عشرة سنة متصلة لم تشهد سوى انقطاعات قليلة العدد قصيرة المدة، ما عدا الانقطاع الذي استغرق قرابة عام ونصف عام والذي سببته صدمتي بالإعلان المفاجيء عن اتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي المسمى أيضاً اتفاق أوسلو. فهذا الاتفاق أثار هواجسي بشأن المخاطر التي رأيت أنها ستترتب عليه. فاشتدت حاجتي إلى كتابة رأيي في الاتفاق وصالحيه، والعمل بهمة ضد الأوهام التي راجت بشأنه. وفي فترة الانقطاع هذه، أمكن أن أراجع إلى الوطن وأحصل على فرصة الإقامة فيه، الفرصة التي وقرها الاتفاق الذي أعارضه.

وقبل أن أشرع في العام ١٩٨٩ في استحضار مخزون الذاكرة ووضعه على الورق، وضعتُ لعملي خطة أهتدي بها، أو لأقل إن ما وضعته كان تصوراً لما ينبغي عمله، تصوراً اشتمل كثيراً من مقومات الخطة. حسمتُ، بعد تردد لم يطل أمده، أمرَ أسلوب السرد الذي أتبعه. ساعدني على أن أحسم هذا الأمر تصوري المسبق لما سأتناوله. فقد عزمْتُ على أن أتناول كل ما تختزنه ذاكرتي من تفاصيل الحياة الفلسطينية الخاصة والعامة التي شهدتها بنفسي أو علمتُ بها ممن أثق بهم من شهودها. وعلى طريقة: رأيتُ، سمعتُ، عرفتُ، أردتُ أن أرسم بانوراما الحياة الفلسطينية التي شهدتها جيلي منذ ولدتُ في العام ١٩٣٩ حتى نهاية سبعينات القرن الذي لم يكن قد انصرم. وقررتُ أن يكون النص مرسلًا، لا تقيده تحديدات مسبقة، ولا ألزم فيه أي قواعد لأي جنس من أجناس الكتابة المعروفة. وبعزمي أن أسرد ما خبرته بنفسي وما تيقنت شخصياً من صوابه، صار واضحاً لي أن النص سيتضمن ما يمكن احتسابه في السيرة الشخصية، وفي القصة القصيرة، وفي الرواية، وفي التقرير، وفي التحليل، وفي الاستبطان، وفي المونولوج، وفي الحوار، دون أن يكون هذا النص أياً من هذه الأجناس لوحده، ودون أن أتعمد أن يكون أقرب لأي منها مما هو لسواه. ولأني لم أعتزم أن أكتب سيرة حياة، أنا الذي كان لابد من أن أعرض شيئاً من سيرة حياة، فقد صممتُ قبل البدء في الكتابة أن أنتقي من وقائع سيرة حياتي والأشخاص المتصلين بي ما هو ومن هو لازم في حد ذاته لإضاءة شأن عام، أو ما هو ومن هو مهياً لأن يمثل أ نموذجاً أعم في مجرى الوقائع وفي أشخاص زمانه. شيء آخر عزمْتُ عليه ونفذته، وهو التبسط في سرد الوقائع التي ندر شهودها أو رحلوا ولم يبق من هو قادر على استحضارها وكتابتها ونشرها سواي، والإيجاز في عرض الوقائع التي يعرفها كثيرون وتلك التي يمكن لكثيرين أن يكتبوا عنها. كما عزمْتُ أيضاً، على أن أسرد الوقائع بالصيغة التي عرفتُها بها في حينه، وأن أقدم الأشخاص كما كانوا في زمن السرد المحكي عنه، وأن لا أستطرد فأستحضر أزمانا تالية تبدلت فيها سمات الأشخاص ذواتهم أو ظهرت معلومات إضافية عن الوقائع.

هذه النقطة الأخيرة فكرتُ فيها ملياً، ووازنت موازنة ممحصة جداً بين مزايا الالتزام بها وبين سلبياته، فرجحت لديّ المزايا. فالالتزام هذا النهج قد يفوت فرصة المعرفة الأدق بواقعة أو التعرف الأدق على شخصية. ولو أذنت لنفسي بالاستدراك لإضافة ما تكشف لي من معلومات إضافية عن الشخصية أو

الواقعة في زمن تال، لزال هذا المحذور. لكنني رغبتُ في أن تتوفر لكل شهادة أدلي بها صدقية الواقع وصدقية التاريخ المتصل بها والصدقية الفنيّة، أي صدقيّة أسلوب تقديمها، وهذه هي الرغبة التي تغلبت. أما ما قد يستجد بعد زمن السرد، فقد بقي في الإمكان تداركه حين الحديث عن زمن تال، إذا كانت طبيعة الواقعة أو الشخصية أو دورهما في مجرى الشهادة مما يستحق أن تقدم له إضاءة جديدة.

نجم من هذا الإلتزام التزائم آخر من طبيعته ذاتها. فقد عزمْتُ على أن ترتسم الوقائع والشخصيات المحكيّ عنها وفق درجة تطور الوعي لدى راويها عند زمن السرد وليس بعده، دون استباق، أي دون عرضها من منظور ما تطور إليه الوعي في فترة لاحقة. ولقد أردت لشهادتي أن تكون، بهذا، بين أشياء أخرى، شهادةً على تطور الوعي الفرديّ ذاته والوعي العام ذاته، بمقدار ما هي شهادة على مجرى الأحداث وطبائع الشخصيات التي تصنعها أو تتأثر بها في كل وقت. فعلى سبيل المثال، صممتُ، والتزمت ما صممته، على تقديم آرائٍ أو آراءٍ غيري في أحداث وقعت في زمن بعينه وفق رؤيتنا لهذه الأحداث في ذلك الزمن بالذات، وليس كما رأيناها حين تطور وعينا بعد ذلك. وفي التنفيذ، لم أخرج عن هذه القاعدة إلا في حالات قليلة معدودة. وقد حرصت على لفت انتباه القارئ إلى خروجي عن القاعدة هذا وتقديم السبب. وعلى سبيل المثال، أيضاً، صوّرتُ الشخصيات كما كان عليه أمرها في الزمن المحكي عليه، الماجد بما هو ماجد، والخسيس بما هو خسيس، والذي بين بين. ولم أعمد إلى الاستدراك لأعلم القارئ ما طرأ على هذه الشخصيات في ما بعد، إلا إذا اقتضت طبيعة الشخصية أن يرد ذكرها في أزمان متفاوتة.

دروب المنفى ومجلداته

ولأني تصورت أن تطول شهادتي، فقد رسمتُ خطة كتاب كبير مؤلف من خمس مجلدات متسلسلة. واخترت للكتاب مجلداته كلّها عنوان "دروب المنفى"، على أن أضع لكل مجلد، إلى جانب العنوان العام، عنواناً خاصاً بهذا المجلد. ولأن مجرى حياة الفلسطيني الشخصية، أيّ فلسطينيّ، تأثر في نحو حاسم بمجرى الحياة العامة حتى ليصعب الفصل بين المجريين، فقد عزمْتُ على اختيار محطة بداية المجلد ونهايته بحيث يرصد كلّ مجلد وحدة زمنية متجانسة ومرتبطة بمزيج ما هو في كتابي سيرة شخصية وما هو عرض لأحداث وشخصيات عامة. وبهذا التصور وعزمي على تنفيذه، توالى المجلدات الخمس على النحو التالي:

المجلد الأول، وعنوانه هو "دروب المنفى ١، الوطن في الذاكرة"، غطى الفترة منذ ١٩٣٩ حتى ١٩٤٩. أما ١٩٣٩ الذي هو عام البداية فهو العام الذي ولدتُ فيه، وهو أيضاً العام الذي تلاشت فيه الثورة الفلسطينية الوطنية الكبرى وبدأت الحرب العالمية الثانية، أيّ العام الذي اكتملت فيه الظروف التي أفضت إلى الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، وإخراج معظم أهالي مناطق فلسطين التي قامت هذه الدولة فيها من ديارهم، وإسلامهم إلى التيه والعوز. وأما العام ١٩٤٩ فهو العام الذي

انتقلت فيه أسرتي، أو من نجا من القتل من أعضاء أسرتي إلى سورية؛ وهو أيضاً العام الذي أدرك فيه الذين أقصوا عن ديارهم أن مسألة عودتهم إليها ليست قريبة المنال، وبدأوا جهدهم للتواء مع وضعهم الجديد، لاجئين داخل ما لم تحتله إسرائيل من أرض وطنهم أو لاجئين خارج هذا الوطن.

المجلد الثاني، وعنوانه هو " دروب المنفى ٢، الصعود إلى الصفر"، يغطي الفترة التي امتدت من العام ١٩٤٩ حتى العام ١٩٥٨، ويروي وقائع جهود أسرتي اللاجئة والأسر المماثلة، هذه التي وجدت نفسها بسبب النكبة في خانة ما دون الصفر، من أجل توفير المأوى، ولقمة العيش، والكسوة، ومدرسة الأولاد، أي أن هذا المجلد يروي كما يفهم من العنوان كيف سعدت هذه الأسر، إلى خانة الصفر. هذا المجلد يروي أيضاً وقائع المحاولات الأولى التي نشط فيها ناسٌ من شتى الأعمار، بما في ذلك أولاد من جبلي، لينظموا أنفسهم من أجل العمل على تحرير وطنهم، وكيف التحق آخرون للغرض ذاته بأحزاب البلد الذي لجأوا إليه. ١٩٥٨ الذي هو عام نهاية المجلد هو العام الذي شهد على صعيدي الشخصي توفراً مورداً لي ينتشني من العوز، بعد أن حصلتُ على شهادة الدراسة الثانوية وظفرت بوظيفة معلم مدرسة. وهو أيضاً العام الذي قامت فيه وحدة مصر وسورية فأنعشت أمل الفلسطينيين باقتراب يوم تحرير فلسطين.

المجلد الثالث، وعنوانه هو " دروب المنفى ٣، زمن الأسئلة". وهو يغطي الفترة التي امتدت بين العام ١٩٥٨ والعام ١٩٦٣، وفيها تحسنت حال الأسرة من حيث انتظام الموارد، وانتسبت وأنا أعمل، إلى الجامعة، وانتقلتُ من تنظيم الأولاد الذي أقمنه قبل سنين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، مدفوعاً بتأثير الأمل بوحدة البلاد العربية ودورها المتوقع في تحرير الوطن المغتصب. وهي كذلك الفترة التي شهدت انفصال سورية عن مصر وانهيار دولة الوحدة، ثم سيطرة الحزب الذي أنتمي إليه على الحكم في العراق وسورية ضمن تحالف بعثي ناصري وعد بإعادة وحدة مصر وسورية وضمّ العراق إليها. والعام ١٩٦٣ هو العام الذي بدأ فيه إيماني بشعارات الحزب الذي جاء إلى الحكم يتزعزع، وهو أيضاً الذي شهد الصدام المسلح الدامي بين حزب البعث وبين الناصريين نتيجة الخصومة بين الجانبين، فتأجل مشروع الوحدة العربية وتفرّد حزب البعث الذي أنتمي أنا إليه بالحكم.

المجلد الرابع، وعنوانه هو "دروب المنفى ٤، الجري إلى الهزيمة"، يغطي الفترة الممتدة بين ١٩٦٣ وبين العام ١٩٦٨. وهذه هي الفترة التي طغى فيها الهم العام في حياتي على أي شأن شخصي. وهي الفترة التي شهدت العقابيل المؤسسية للصدام البعثي الناصري، كما شهدت غرّق حزب البعث في هموم الحكم، وصراع أطرافه على السلطة، وخضوع شعاراته للاختبار الذي أظهر كم هو كبير الفارق بين الشعار والسلوك. وهي كذلك الفترة التي اشتد فيها ضيقي بسلوك حزبي في الحكم، فتدبّرت في العام ١٩٦٤ أمر الانتقال إلى الجزائر التي كانت قد ظفرت بالاستقلال قبل عامين، وعملتُ فيها مدرساً للغة العربية وصحافياً، ثم تركت التعليم وامتنتُ الصحافة قبل أن يُفرض انقلاب العقيد هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بيلاً إلى تبديل نظام الحكم واضطراري إلى الهرب من الجزائر والعودة إلى

سورية والعمل في صحافتها. وهذه هي، كذلك، الفترة التي شهدت التطورات التي أفضت إلى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ الإسرائيلية - العربية وهزيمة الجيوش العربية فيها، الفترة التي أتيج لي أن أكون من المطلعين على كثير من أدق وقائعها وأسرارها. أما العام ١٩٦٨، فهو العام الذي طردت فيه من حزب البعث على خلفية إتباعي سلوكاً ومواقف سياسية معارضة لسياسة الحزب.

المجلد الخامس، وعنوانه هو "دروب المنفى ٥، أين بقية الحكاية؟"، خصّصته كلّهُ تقريباً للحديث عن العمل الفدائي الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية للاحتلال داخل الوطن وخارجه. وهو يغطي الفترة الممتدة من العام ١٩٦٨ الذي شهد معركة الكرامة الشهيرة وما تلاها من اتساع شعبية الكفاح الفلسطيني المسلح، حتى ١٩٧٨، العام الذي انتهى فيه غالبية حملة البنادق وغير حملتها الفلسطينيين إلى التطلع إلى تسوية سياسية مع إسرائيل.

لقد اخترتُ أن يتوقف الكتاب كلّهُ عند هذا العام بالذات؛ فيه استُكمل تطور الموقف الفلسطيني الإجمالي من مسألة التسوية. فبعد وجود أغلبية ظلت حتى منتصف السبعينات تتمسك بشعار تحرير فلسطين التي من النهر إلى البحر ورفض الاعتراف بأي حقوق عامة لليهود فيها، آل الأمر إلى تشكّل أغلبية فلسطينية تتطلع إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في أرض الضفة والقطاع اللذين احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ ولا ترفض عقد تسوية مع إسرائيل. أي إن العام ١٩٧٨ هو الذي تركز فيه التوجه الفلسطيني نحو البحث عن تسوية، واكتملت فيه بداية المرحلة التي ما تزال ممتدة إلى اليوم. وعلى الصعيد الشخصي، كان ١٩٧٨ هو العام الذي رحل فيه عن دنيانا الجدّ عبد المجيد أحد أهم الشخصيات المحكيّ عليها في الشهادة. وهو الذي شكلت حياته ومواقفه أمودجاً للفلسطيني الذي تكاد الوطنية عنده تتساوى من حيث المكانة مع المعتقد الديني. إنه ابن الجيل الذي نشأ قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين، أي قبل أن تتوفر الفرصة العملية لوضع مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين موضع التطبيق وإيصاله إلى دولة. هذا الجيل هو الذي آمن كما آمن الجد بأن "البلاد لأهلها"، أما الاغتصاب الصهيوني لأرض فلسطين فحالة طارئة أو "شغل انجليز" لا يجوز الإقرار بدوامها. وبوفاة الجد ونضوج بداية مرحلة التسوية، وموافقة أغلبية الفلسطينيين على اعتماد الشرعية الدولية أساساً لها، اكتملت السمة السياسية للكتاب واكتملت معها السمة الأدبية - الدرامية، السمة التي آثرتُ عدم الخوض فيها هنا. وبترسخ البداية المكتملة لمرحلة التسوية، صار الحديث عن مجرى المرحلة الجديدة بحاجة إلى كتاب آخر، أغلب ظني أن واحداً من الذين توجهت إليهم بالخطاب في شهادتي هو الذي سيكتبه ذات يوم.

بقي أن أقول، لاستكمال وصف هذه التجربة، إني حددتُ القارئ الذي أتوجه إليه بالخطاب، واخترت أن يكون هو الفلسطيني المولود بعد ١٩٤٨. وربما بدأ أن هذا التحديد لا أهمية له ولا تأثير على طبيعة السرد. أما في الواقع فإن لتحديد نوع القارئ الذي يُوجّهُ الخطاب إليه دوراً مهماً، فطبيعة القارئ المأمول تسهم في تحديد اختيارات كاتب الشهادة، ما يدونه وما يهمله، ما يفصله تفصيلاً وما يوجزه

إيجازاً. وهذا هو ما وقع لي أثناء السرد. فقد تبسّطُ في إيراد حتى التفاصيل الصغيرة حين رويت شهادتي عن أحداث وشخصيات برزت قبل الزمن المفترض لولادة هذا القارئ والزمن المفترض لتشكّل وعيه واهتمامه بشؤون الآخرين الشخصية والعامّة، أي حين عرضتُ ما عاينته مما لم يتح له هو أن يعاينه أو يسمع به. وتعمدْتُ أن أستحضر خلال سرد وقائع ذلك الزمن ما كان قد اختفى أو تبدل أمره من أوجه سلوك وعادات وتقاليده، وحتى من خصومات الناس ومنازعاتهم الشخصية، فضلاً عن أوجه التعاطي مع الشأن العام. أما حين بلغ السرد وقائع الزمن الذي يمكن أن يكون القارئ المأمول قد شهدها أو صارت في متناوله بأي وسيلة من الوسائل أو صار هو من المسهمين في صنعها، فقد أوجزتُ ما قد يكون معروفاً له إيجازاً، وركّزتُ شهادتي على مدلولاته، وفصّلتُ الأسرار التي اطلعتُ عليها.

عبرةٌ مستخلصة من التجربة

بكلمات أخرى، خصّصْتُ لتدوين شهادتي الوقت اللازم. فلم أذن لشيء بأن يدفعني إلى العجلة، لا في استحضار الذكريات، ولا في انتقاء ما يستحق التدوين منها، ولا في التدوين ذاته، ولا في الصياغة أو التحرير الذي يُعدّها للنشر. وقد وضعت قلمي في تصرف مجرى الذكريات التي أذنتُ لها بأن تنبثق دون قيود. ولئن خشيتُ في البداية أن لا تسعفني الذاكرة بكل ما أطمح إلى تدوينه، ولئن توجستُ أن يشق عليّ الغوص في ركام الذاكرة واستخلاص مكنوناته، فقد اكتشفت مع تقدم العمل أن مركز الذاكرة في الدماغ يشبه قرص الحاسوب CD أو DVD الذي لا تغيب عنه واقعة سُجّلت عليه في أي وقت. وإذا أثقل تراكم الذكريات على الذاكرة، كما قد يُثقل أي شيء على قرص الحاسوب، فيكفي أن يظفر الإنسان بالراحة الكافية حتى يفيض المخزون كلّه بجلاء تام، إنه القرص الذي قد يعيق الغبار استحضار محتوياته، لكن ما أسهل ما تستعاد حين يُنفض عنه هذا الغبار.

والواقع أن مخزون ذاكرتي فاض، وأنا أستعيده، بأكثر كثيراً مما توقعتُ، وبأكثر حتى مما أملتُ فيه. لقد حضرتُ وقائع وأسماء وشخصيات وتواريخ وحتى حوارات قديمة لم يكن يخطر في بالي حين بدأت التدوين أنها موجودة في ذاكرتي أو أن وجودها ما زال يتسم بهذه الدرجة من الوضوح. ولأن ما فاض فاق ما احتجت إلى تدوينه وفق المنهج الذي رسمته والهدف الذي تطلعتُ إلى تحقيقه، فقد توجب عليّ أن أختار من الفيض ما أتصور أنه الأكثر أهمية والأشد دلالة على ما شئت إيصاله إلى القارئ والأدعى إلى تعزيز السمة الدرامية للسرد. وإذا جاز لي أن أتحدث عن جوانب فنية في العمل الذي أنجزته أو عن جهد يفوق جهد التدوين، فمما لا شك فيه أن فنّ الاختيار سيرد في المقدمة. وأبرز أوجه هذا الفن تمثل في أن الاختيار لم يؤثر، أو لم أذن له بأن يؤثر على الصدقية التاريخية للواقعة المختارة، أو لوصف الشخصية أو لموقع هذه الشخصية في المجرى العام للسرد المدون، الموقع الذي حرصتُ على أن يأتي معادلاً لموقع هذه الشخصية في مجرى الحياة المحكيّ عليها ذاته.

أما الحوارات والأقوال المقتبسة التي تتخلل الوقائع والمشاهد واللقاءات المحكية في الشهادة، فقليل منها كان قد انطبع في الذاكرة بألفاظه وتعبيره الأصلية وأمكن استعادته كما هو. والباقي اتبعت بشأنه ما يتبعه أي راوٍ غير مُتكلِّفٍ حين يسرد واقعةً فيها حوار، سواء كان هذا الراوي إنساناً عادياً أو كاتباً محترفاً. فنحن نروي بصيغة: قال وقلْتُ وقلنا، دون أن نعيد القول بنصه الأصلي، بل نعيد صياغته بما ينسجم مع الواقعة المحكية ومستوى أصحاب القول ودرجة معرفتنا بهذا وذاك، ما يجعل المقتبس في هذا النحو أقرب ما يكون إلى الواقع دون أن يكون إيّاه بالضرورة، لكن، أيضاً، دون أن يتعارض معه أو يشدّ عنه. ولشدة حرصي على تمام صدقية الشهادة، قللتُ المقتبس من الأقوال إلى الحدود التي لا غنى عنها، ولم أضع بين أهله إلا الأقوال التي اكتشفتُ أن ذاكرتي تحتفظ بها كما قيلت في حينه أو كما قيلت في حينه تقريباً. وقد استندتُ بدرجة لا بأس بها من خبرتي في كتابة الحوار الروائي. لا يعني هذا أنني أوردت في الشهادة مقتبسات متخيلة تخيلاً كما قد يحدث في كتابة رواية أدبية، بل يعني أنني أعدت كتابة المقتبس الملائم في نحو متقن، وتمكنتُ من إيراد ما هو لازم لإضاءة الحدث أو المشهد أو الشخصية دون زيادة.

وفي المحصلة، أنجزتُ المجلدات الخمسة الواحد تلو الآخر. وكنت أعمد كلما فرغتُ من صياغة مجلد إلى إعادة تدقيق الصياغة، ثم أحرره وأجعله صالحاً للنشر قبل أن أشرع في كتابة المجلد التالي. وقد ساعدني هذا الأسلوب على إتقان الربط بين كل مجلد وما يليه، وسهّل عليّ متابعة تطور الأحداث والشخصيات في الأزمنة المتتالية، وقلل إمكانية السهو عن متابعة ما كان من الضروري متابعته. وهكذا، أمكن أن تصدر أول طبعة من المجلد الأول في العام ١٩٩٤. ثم توالى صدور المجلدات التالية في الأعوام ١٩٩٦ و١٩٩٨ و٢٠٠١. وصدرت الطبعة الأولى من المجلد الأخير فور فراغي من إعداده في العام ٢٠٠٢. وإذا كان لي أن أقول شيئاً بشأن ما استخلصته من عبر هذه التجربة، فسأبدأ بحثاً كل من يملك تجربة متميزة يُقدِّم على تدوينها أو الاستعانة بمختصٍ يدونها له: وسأقول لمن تراوده رغبة الإدلاء بدلوه في هذا المجال: "لا تتردد، ولا تخش أن تخذلك الذاكرة!" ولكل معني بتدوين شهادات شهود الأحداث أقول: "حين تشرع في التدوين، لا تخلق شيئاً اختلاقاً، ولا تكتم شيئاً!" وفي رأبي أن الشهادة المفتقرة إلى الصدق التاريخي قد تكون أي شيء إلا أنها لا تكون شهادة، وقد تخدم غرضاً أو سواه، إلا أنها لا تخدم الباحثين عن الحقيقة ولا تساعد المؤرخ.

تدوين شهادة شخص آخر

التجربة الثانية المتصلة بهذا المجال هي تجربتي في أخذ شهادة شخص غربي. أتحدّث عن تجربة محدّدة أتيت لي فيها أن أخذ شهادة مسؤول فلسطيني شغل مواقع مسؤولية كثيرة قبل إنشاء م.ت.ف. وبعد إنشائها، ورجع مع من رجعوا إلى الوطن بموجب اتفاق أوسلو، وشغل مناصب عالية المستوى في السلطة الفلسطينية التي تأسست بموجب هذا الاتفاق. ولأسباب ستوضح عبر حديثي عن هذه

التجربة، لن أذكر هنا إسم هذا المسؤول. ويبدو لي أن ذكر الإسم ليس ضروريا ما دمت أتوخى عرض وقائع تجربتي في أخذ شهادة شخص آخر وليس التعريف بهذا الشخص.

لم أقدم على هذه التجربة وأنا مفتقر إلى الخبرة افتقاراً كلياً. فالواقع أن عملي في الصحافة والدراسات قد هيا لي، أو لأقل إنه أوجب عليّ أن أقابل ناساً كثيرين من مختلف المستويات لأحصل على شهاداتهم حول شأن أو غيره بغرض النشر في صحيفة أو الاستفادة منها في إعداد مقالاتي ودراساتي. لكن الخبرة التي توفرها في العادة المقابلات التي من هذا النوع لا ترتقي إلى مستوى الخبرة اللازمة لتدوين التاريخ نقلاً عن أفواه شهود عيان يعتمدون على الذاكرة لاستعادة وقائع قديمة. وهذا النوع من الخبرة هو ما توفر لي في التجربة التي أتحدث عنها.

كانت لي صلة طيبة بمركز دراسات فلسطيني في رام الله وضع برنامجاً لتدوين ما يتصل باهتماماته من وقائع التاريخ الشفوي، وبضمن هذا تدوين شهادات ناس أسهموا في صنع الوقائع أو كانوا شهود عيان حين حدوثها. وكنت أنا هو الذي اقترح على المركز تدوين شهادة المسؤول الذي أتحدث عنه. فهو يملك شهادة تمتد في الزمن منذ ولادته في قرية فلسطينية أواخر عشرينات القرن العشرين حتى الزمن الحاضر، وتشمل وقائع نشأته في القرية، ودراسته في المدينة، وخبرته الميدانية في المناصب العسكرية والسياسية التي شغلها. فلما وافق المركز على اقتراحي واتصل ناسه بهذا المسؤول، بدا الرجل متردداً، فاستعان هؤلاء بي لإقناع المتردد. كان الذي يكبرني في العمر عشر سنوات، صديق عمر تقاطع مجريا حياتنا في أزمنة وساحات ومواقف عديدة، وكانت لي عليه، إذاً، دالة استفدت منها في عمله على الاقتناع بأهمية أن يدلي بشهادته للتاريخ. وقد اتضح أن العائق الذي جعله يتردد هو اقتناعه بعدم قدرته على الانصراف إلى تدوين شهادته المستخلصة من الذاكرة والتحصيص في ما يملكه من أوراق ووثائق قد تنعش هذه الذاكرة.

هنا، نبت اقتراحي الجديد: أن يستعين المركز بشخص مختص في أخذ الشهادات الشفوية ليسجل شهادة هذا المسؤول على أشرطة ثم يدونها. ولسبب أو غيره، لم يتمكن الشخص الذي اختاره المركز لأداء هذه المهمة من المضي فيها. فانصبّ ضغط المركز عليّ أنا كي أقوم بهذا العمل: الرجل صديقي، وأنا أعرف عنه ما يعرفه هو عن نفسه، ومن المستبعد أن يفلح أحد سواي في عمله على إفراغ مخزون ذاكرته كما قد أفلح أنا. وكان هذا هو المنطق الذي أسقط محاولتي التملص من أداء المهمة.

رسمتُ خطة العمل على أساس أن نلتقي هو وأنا في مكتب غير مطروق، وأن يتواتر اللقاء كل يوم، أياماً متصلة دون انقطاع. واستعنت بسيّدة خريجة جامعة حسنة المعرفة بالتاريخ الفلسطيني، لكي تتولى تسجيل حوارني مع الرجل على أشرطة راديو كاسيت وأنا استدرجه لأستحث ذاكرته، ثم لكي تُفرغ الحوار على الورق، فأتولى أنا بعد ذلك العمل فيه إلى أن يجهز للنشر. وعلى مدى زمني مُعدّله أربع ساعات كل يوم، على امتداد شهر بكامله، راحت أسئلتني تتوالى، والرجل يشحذ ذاكرته، وآلة التسجيل تخزن معظم الحوار.

توجّب علي أن أراعي سنّ الرجل ومدى قدرته على بذل المجهود الذهني لاستعادة ذكريات فيها الكثير مما هو موجه. وهكذا، سرنا في العمل بأناة. وكنت في كل يوم أعيد عليه تلخيص ما ذكره في اليوم السابق، فكان يجيزه أو يصحح ما اكتشفه من أخطاء الذاكرة، ثم نتابع المشوار. سجلنا شهادة الرجل عن نشأته، عن دراسته، عن مساهمته شاباً في المقاومة الفلسطينية في حيفا، عن احتلال العصابات الصهيونية المسلحة قريته والمجزرة التي ارتكبتها ضد أهالي القرية، عن حياته في اللجوء وتقلب أحواله وانتقاله إلى مواقع المسؤولية العالية منذ إنشاء م.ت.ف. وحين جئنا إلى الحديث عن الوقت الذي انعقد فيه اتفاق أوسلو، كان إرهاق الرجل قد بلغ حداً يتعذر معه المضيّ قدماً في تسجيل بقية شهادته. ولأني كنت قد فقدت كثيراً من حماسي للعمل، فإني لم أشأ أن أضغط مزيداً من الضغط على صاحبي المرهق. فرأيتُ أن نكتفي بما أنجزناه ونعدّه ليصدر في كتاب، بانتظار أن يتوفر ظرف أفضل فيدلي صاحبي بشهادته عن مفاوضات أوسلو وما شهده في الفترة التي انقضت منذ التوصل إلى هذا الاتفاق، فتصدر في كتاب آخر.

أما لماذا فقدتُ حماسي للعمل، فالسبب هو حرص صاحبي الشديد على التكتّم كلما تعلق الأمر بموضوعات يعدّها هو حساسة ويتصور أن نشر المعلومات عنها سيسبب حرجاً له أو لسواه. وقد واجهتُ صعوبةً شديدة في تليين حرص صاحبي على التكتّم. قلت له، هو الذي لا يفتقر إلى الذكاء والخبرة، إن الشهادة التي يدلي بها مرشحةٌ لأن تكون مصدراً من مصادر كتابة التاريخ الفلسطيني المعاصر. وفي الشهادة، أيّ شهادة، يتساوى خطرُ التكتّم مع خطر الإختلاق، بل قد يفوقه؛ إذ أن كشفَ المختلق يظل في المتناول، فيسهل تصحيح الصورة، أما المكتوم فقد لا ينتبه أحد لغيابه فتظل الصورة شائهة. قلتُ لهذا الصديق إن من الجائز في حالات معينة أن يتكتم الشاهد على إسم، أو واقعة، أو يحجب سرّاً لا يجوز نشره في الوقت الراهن. لكن من واجب الشاهد الذي يدلي بشهادته للتاريخ أن يشير إلى ما فعل، فيعلن أنه كتّم الإسم أو استخدم إسماً مستعاراً، وأنه أثار أن يحجب واقعة أو سرّاً، وبذلك يتاح للمؤرخ أن يلمّ بالصورة كاملة ويتقصّى ما حجبه الشاهد ويحاول العثور عليه في مصادر أخرى. وكان الرجل يوافقني على ما أقول، لكنه كان يعود إلى التكتّم من جديد. وفي وقائع بعينها، وقائع كنت أواجهه أنا فيها بمعرفتي ما يكتمه، كان صديقي يلجأ إلى إنكار ما أعده أنا وقائع حقيقية. وهذا هو بالذات ما أتعبني. وإذا كان من شأن أخذ الشهادة أن يحتمل تكتّم الشاهد، فإن إنكار الحقائق ليس مما يمكن لمثلي أن يحتمله في أي حال.

من أمثلة الإنكار رفضُ الرجل الإقرار بواقعة شهيرة كان هو من أبرز أبطالها. فقد اعتقل هو وآخرون من أصحابه في بلد عربي، وسيقوا إلى واحد من أسوأ سجون هذا البلد، وتعرضوا للتعذيب المريع، واختُصّ هو بالذات بأقسى وجبات التعذيب وأشنعها، ودامت مدّة تعذيبه أطول من مدة تعذيب غيره. وفي شهادته، قدّم صاحبي وصفاً مؤثراً لهذه التجربة. لكنه أغفل ذكر سبب الاعتقال، واکتفى بنسبة السبب إلى قسوة النظام الذي كان قائماً في ذلك البلد، وقسوة الموكلين بشؤون الأمن فيه

ومنافساتهم السابقة معه ومع أصحابه. أما في الواقع، كما عرفته أنا في حينه معرفة يقينية من صديقي هذا وأصحابه الآخرين، فقد اعتقلت المجموعة، التي كان جهاز أمن البلد يتصور أنه هو زعيمها، بتهمة انتمائها للحزب الشيوعي، وبسبب الخوف من أن يستخدمها الحزب الشيوعي في البلد لزعزعة النظام القائم. وقد كانت للاعتقال أسباب أخرى، لكن تهمة الشيوعية هي التي تصدرت الأسباب كافة. والتعذيب الذي تعرض له هذا الإنسان بالذات، إن كان فيه ما يعكس فعلاً طبيعة النظام فقد استهدف حمله هو على الإقرار بصلته هو وصلة مجموعته بالحزب الشيوعي، وذلك لتسويغ أمرين معاً: طرد هؤلاء من المواقع التي شغلوها في مؤسسة حساسة من مؤسسات الدولة، وإضافة إقرارهم إلى الذرائع التي استخدمها النظام في الحملة الضارية التي كان يشنها على الحزب الشيوعي.

فلما أغفل صاحب الشهادة وهو يدي بشهادته ذكر هذه الحقيقة التي يعرف أي أعرفها، فقد نسبت إغفاله إلى السهو، فذكرته بهذا الذي أغفله. ولدهشتي الشديدة، أنكر هو الأمر جملة وتفصيلاً: "لم أسمع قبل الآن أننا اتهمنا بالشيوعية". غني عن البيان أن مثل هذا الإنكار يدمر صدقية الشهادة فضلاً عن أنه يشوّه واقعة ذات أهمية. ولأني أدركت أن صديقي يتعمد الإنكار في هذا النحو حتى لا يبوخ بالسبب الذي يحمله على التكتّم، فقد عرضت عليه ما يشبه التسوية: "تعرف أنت أي أعرف الحقيقة وأعرف أن عدداً من ناس جماعتك كانوا شيوعيين حقاً، ولديك ما يحملك على الإنكار كما أنكرت هذا أثناء قيامهم بتعذيبك، ولكن الواقعة تتشوه إذا لم تجر الإشارة إلى التهمة". قلت هذا، وعرضت على منكر الواقعة أن يوردها منسوبة إلى أنا: "أبلغني الكاتب فيصل حوراني أن السبب الحقيقي لاعتقالنا كان شك أجهزة الأمن بأننا على صلة بالحزب الشيوعي في البلد"، وأضفت أن بإمكانه أن ينكر التهمة بعد هذه الإشارة إليها. فقبل صاحبي ما اقترحتّه، وإن ظهر لي أنه قبله على مضض، وذلك بعد تهديدي إيّاه بالتوقف عن تسجيل شهادته إن استمر في إنكار معرفته بوجود هذه التهمة.

مثل آخر كان سلوك الشاهد فيه أخطر. فقد وصلنا في سياق شهادته إلى نقطة سألته فيها عن تفاصيل واقعة تخصّه وأعرفها أنا معرفة تامة. هذه الواقعة لها صلة بانتفاضة ١٩٨٧-١٩٩٣ الفلسطينية الكبيرة. ففي وقت الانتفاضة، وبعد قرار القمة العربية تقديم عون للأرض المحتلة يتولى الأردن و م.ت.ف. معاً مسؤولية إيصاله لمستحقّيه، تشكلت لجنة فلسطينية أردنية مشتركة لهذا الغرض كان هو من أبرز أعضائها، فيما كان يشغل مواقع مسؤولية في م.ت.ف. أهم حتى من هذا الموقع. وبحكم موقعه، كان الرجل على معرفة بالشؤون المالية وصرّفها في الأرض المحتلة. وفي واقعة شهيرة، تسربت بعض أنبائها آنذاك إلى الإعلام، تبادل هو ونظراء فلسطينيون له تهماً شنيعة تناولت ذمهم المالية. وقد شئت وأنا أخذ شهادة صديقي بعد انقضاء عقد ونصف عقد على هذه الواقعة أن أدون شهادته عن تفاصيلها، تفاصيل التهم، والمسؤولين الذين تناولتهم، وأن أجلو الحقيقة بشأنها وشأنهم. لكن، ما أن سألت الرجل عن هذه الواقعة حتى جاءني جوابه بنبرة باترة: "لا أريد الخوض في هذا الموضوع. يكفي القول بأنني

وضعت القضية كلها في حينه بين يدي الأخ ياسر عرفات بوصفه رئيس اللجنة التنفيذية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ثم لم أعرف ما جرى بعد هذا". هنا امتزج الحرص على التكتّم بالإنكار. واشتد ضيقي بالعمل الذي قبلت أن أتولاه، فرحبتُ بفرصة التوقف عند بداية محطة اتفاق أوسلو.

هذه الأمثلة، ما رويته هنا وما هو من نوعه مما لم أروه، حاولتُ معالجتها عندما توليت تحرير شهادة الشاهد لإضعاف أثرها السلبي على صدقية الشهادة وقيمتها التاريخية. فعلتُ هذا بتدخلات محسوبة بحيث لا تحرج صديقي ولا تلغي إمكانية اجتذاب نظر القارئ المدقق إلى وجود نقصٍ عليه تداركه من مصادر أخرى.

لقد عملت في تحرير هذه الشهادة أطول مما قدرت، وممشقة أكبر. ثم سلمت النص بعد أن اكتمل تحريره إلى المركز الراملاوي. وأعطى المركز النص لصاحب الشهادة حتى يراجعه قبل النشر ويجيز نشره. وقد فوجئنا، المركز وأنا، بأن صاحب الشهادة حذف ما أوردته أنا بنية الحفاظ على صدقية هذه الشهادة، أي أنه حذف ما كان هو نفسه قد وافق على إضافته. وإلى هذا، غيّر الرجل وبدل في تفاصيل الوقائع التي سبق أن رواها، وأضاف وقائع تصوّر هو أن إيرادها يعفيه من كل حرج. فكان من الطبيعي، إذًا، أن أطلب من المركز الذي نشر هذا النص في كتاب أن يخذف أي إشارة إلى دوري أنا في إعداده.

تجربتي الثانية هذه انضفتُ إلى تجربتي الأولى، فعززتُ لدي قناعتين معاً أود أن أختتم بهما شهادتي هذه على تدوين الشهادات: أولى القناعتين أن أنجع أسلوب لتدوين الشهادة هو قيام صاحبها بتدوينها بنفسه، بصرف النظر عن مدى مقدرته في مجال التعبير بالكتابة ومستوى الأسلوب الذي يستخدمه. فقيام صاحب الشهادة بتدوينها يوفر وقتاً أطول لتنشيط الذاكرة، وللتدقيق في الوقائع والمشاهد التي تتدفق منها، واستحضار الشخصيات، وما إلى ذلك. أما إذا تعذر أن يدوّن الشاهد شهادته بنفسه لأي سبب من الأسباب، فلا بد من أن يكون المتصدي للقيام بهذه المهمة من المختصين في تدوين التاريخ الشفهي، وممن لاختصاصهم صلة كافية بموضوع الشهادة ذاته. وثانية القناعتين أن العازم على تدوين شهادته بهذا الأسلوب أو ذاك مطالبٌ بأن يُعدّ نفسه لقول الحقيقة كل الحقيقة دون زيادة أو نقصان، تماماً كما لو كان يدلي بشهادة تحت القسم. فبدون الصدق لا لزوم للشهادة.